تمكين المرأة الجزائرية
Empowering Algerian Women

عائشة بن النوي
دكتوراه في الديمغرافيا: تخصص (السكان والتنمية)
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة باتنة 01
البريد الإلكتروني:aicha.bennoui@univ-batna.dz

ملخص:
وهدفت الدراسة بداية إلى تقديم توصيفا مبسطا لمفهوم التنمية و التمكين و المرأة، و لتشمل التطور التاريخي لكلا من التنمية و تمكين المرأة حيث جاءت فكرة التمكين مع تطور مفهوم التنمية، و انه آلية هامة لتحقيق تنمية المجتمع، نخص بالذكر المرأة الجزائرية التي تعاني العديد من التحديات و المشكلات التي تعوق مشاركتها، ومن ثم اتجهت الدراسة لتعرف على اهم الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية في ترقية دور المرأة و تمكينها، و لقد سعت الدراسة إلى رصد أهم المؤشرات و الآليات التي تفسر الجهود الجزائرية من اجل تمكين المرأة في شتى المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية
الكلمات المفتاحية: التنمية، المرأة، التمكين، المؤشرات، النوع الاجتماعي، الجزائر

Abstract:
The study aimed at providing a simplified description of the concept of development, empowerment and women. The study sought to identify the most important strategies adopted by the Algerian state in promoting the role of women and empowering them. The study then sought to monitor the most important indicators and mechanisms that explain Algerian efforts to empower women in various social fields. The economic and political
Keywords : *development, women, empowerment, indicators, gender, Algeria*

مقدمة

المرأة هي المرآة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقةٌ أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن، فمكانة المرأة تعتبر اليوم معياراً مهما، يوضح درجة تقدم أي مجتمع، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحمله من قيم ومبادئ، حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية لأنها تشكل نصف قوة المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها، والجزائر بدورها وإدراكا منها لأهمية مشاركة المرأة، حاولت تبني عدة برامج وتجسيد العديد من المشاريع من أجل توسيع مشاركة المرأة في كل الجوانب، وتحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة، فتمكين المرأة يعد من الديناميات والاستراتيجيات الهامة لتنمية المجتمع و زيادة فعاليته كما ونوعا وهذا ما أكدته عليه توصيات المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم خلال العقود الماضية كضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار(شهيناز كشرود، عمر المرزوقي، 2019، ص492) باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة و موجهة وكذا مخططة في عمليات التنمية الشاملة، كما أن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة.

ومن خلال هذا الطرح جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية "ماهي أهم الديناميات والاستراتيجيات المساهمة في تمكين المرأة الجزائرية؟ وماهي أهم مؤشراتها؟

1: مدخل مفاهيمي: المرأة، التنمية، التمكين

1.1مفهوم المرأة:

لغة: جمع مفردها نساء من غير لفظها، مؤنث الرجل (قاموس البدر، 2005، ص208)،

والمرأة اصطلاحا هي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل اجر مادي

أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها (حمزة العرابي، نزهة لكحل، نبيلة جاري، 2017، ص85) غير أن هذا التعريف لم يحدد مكان عمل المرأة سواء أكان خارج البيت أو داخله

-أم في اللغة العربية فتشير كلمة المرأة إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل ان بعض يفهمها على انها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج

2.1مفهوم التنمية

يرجع تعبير لفظة التنمية: في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً (عباس، 2013، 617)،

وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات، أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة 1889 لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية، بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام1949 عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا... ما نتوخاه هو عبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي اعتقاد منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة إعمار أوربا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما عرفت التنمية من خلال استعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية community development وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (أشردج Ashridge) للنمو الاجتماعي في بريطانيا(خالد صالح عباس، 2013، ص 618)، عام 1954 بهدف معالجة مشكلات الإدارة في المستعمرات الانكليزية، أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل، وبمعنى آخر تعريف التنمية على أنها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه .

*ومن الممكن أن نعرف التنمية بأنها العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد و زيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل من الفوارق و بعبارة أخرى فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع مع تأكيد المساواة بين الجنسين(ربى حسن مفتاح، عبدالرحمان أبوشمالة، 2006، ص23) في العائدات و الحقوق و الواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر و اللامساواة وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات ومن ثم لابد أن تعني التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها

*كما تعرف "التنمية (مدحت محمد أبو النصر، 2007، ص189) على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع ذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى

*وعرفت أيضا على أنها تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان (عبد الرحمان أبو كرشة، 2003، ص37)، وللوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة

3.1 مفهوم التمكين:

يقصد بالتمكين رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع ينتهي به التمييز والعنف ضد المرأة واللامساواة في العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوى بين المرأة والرجل (يوسف بن يزة، 2010، ص13)، أما في معناه العام فهو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى

تعريف البنك الدولي: إن تمكين المرأة هو تعزيز السلطة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة لامتلاك المزيد من الأصول والقدرات ما يمكنها من عمل الاختيارات، لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة (حنان عطا شملاوي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، 2019، ص8)

4.1 التطور التاريخي لتنمية وتمكين المرأة:

يمكن القول إن مفهوم التمكين هو تطور لمفهوم المرأة والتنمية الذي بدء في الظهور منذ عدة عقود وذلك أن دراسة قضية المرأة والتنمية قد مر بعدة مراحل تغيرت فيها مفاهيم والمناهج والسياسات المتبعة للمعالجة ويمكن إيجازها في المداخل التنموية من خلال ثلاثة مقاربات رئيسة:

1.4.1 مدخل المرأة في التنمية Women In Development (WID):

ظهرت هذه المقاربة في السبعينيات من القرن الماضي وهي اختصار للمصطلح الإنجليزي Women in Development حيث انصبت الجهود الأولى في سبيل إدماج المرأة في عملية التنمية على إبراز الأدوار المهمة التي تؤديها النساء، بحيث ينطلق بعد "المرأة في التنمية (WID) "من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلبا فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضا فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها. إن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية، ويركز منهج "المرأة في التنمية"(ربى حسن مفتاح، عبد الرحمان أبو شمالة، 2006، ص27)على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة، وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك، و لقد تغيرت مواضيع "المرأة في التنمية "مع مرور الزمن، عندما تجاوب

المحلّلون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية، حيث وصفت كارولين موزرCaroline Moser في كتابها Gender Planning in the third World المواقع الجديدة هذه كانتقال من اتجاه الرفاه(welfare orientation)

إلى الاتجاهين التاليين:

- ❖ موقف المساواة في الحقوق(Equal Rights)
- ❖ موقف محاربة الفقر(Anti-Poverty) مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية، والتشديد على الفعالية

2.4.1 مدخل المرأة والتنمية Women And Development (WAD)

يأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع. تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد "المرأة في التنمية (WID) لبعض الجوانب، ويقوم بعد المرأة والتنمية (WAD) على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة "مسبقاً" في عملية التنمية وان المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية، إن منهج "المرأة والتنمية" مبني أساسا على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة "غير منتجة" أو بصفة اصح، بدلا أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة، ويشير هذا البعد أيضا إلى قمع النساء اقتصاديا في الهياكل الاجتماعية والطبقات ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة اقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى وأخيراً، يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأنّ تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلّص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية.

3.4.1مدخل النوع الاجتماعي والتنميةGender And Development (GAD)

هو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية التي لم تؤثر سلبا على النساء فحسب بل وعلى الرجال أيضا، كما يسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل مهمة ومتصلة مثل: الطبقات الاجتماعية، الأنظمة، والعرق، والسن وكما يركز على الكفاءة على جانب التعرف على الفرص من اجل تحسين توزيع الموارد، والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في السياسات والبرامج التنمية ومشاريعها

ولهذا يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية ذات حدين من اجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- ✓ إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معا
- ✓ مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما
- ✓ التعرف على توزيع القوة بين النساء والرجال في المجتمع
- ✓ يجب أن تعكس مشاكل التنمية، والحلول المقترحة رأي الفرد والمجتمع بجميع فئاته

وترى كاث يونغ(Kath Young) أن المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية تكون على النحو التالي:

- يجب أن تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية تابعة للرجل
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.

5.1مبادئ وأهداف وخصائص تمكين المرأة:

1.5.1مبادئ التمكين: تتحدد مبادئ التمكين معتمدة على التداخل والترابط بين عناصر التمكين في:

- زيادة تحسين الخدمات الأساسية
- المشاركة في التخطيط
- المسؤولية
- العدالة والمساواة القانونية (هيفاء بنت عبد الرحمان بن شهلوب، 2017، ص9)

2.5.1 أهداف التمكين: هناك وجهات نظر مختلفة وأهداف تمكين يمكن عرضها فيما يلي:

- أن تتمكن المرأة من صنع قراراتها بنفسها
- أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب
- أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية
- أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة وأن تملك زمام المبادرة الذاتية
- أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها

3.5.1 خصائص التمكين

1.3.5.1 التمكين عملية ثلاثية الأبعاد: حيث تأخذ في اعتبارها الفرد والجماعة والمجتمع ويشمل ذلك:

- تقوية الأفراد ومساعدتهم على تحسين البيئة المحيطة بهم
- العمل الجماعي لمواجهة قضايا الفقر والمساواة الاجتماعية
- العمل المجتمعي على تعبئة الموارد المجتمعية ومنها المؤسسات الأهلية والحكومية من اجل بناء المجتمع والعدالة الاجتماعية

2.1.3.5 التمكين وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية: يعمل التمكين على مواجهة حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويواجه التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك وأبرزها:

- فقدان القوة لتأثيرها على عمليات صنع القرار سواء على المستوى المحلي أو المؤسسي أو على مستوى النوع ذكرا او انثى حيث توجد بعض المجتمعات التي تحول دون مشاركة النساء
- عدم الاهتمام بالفئات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا غالبا ما توجد هذه الفئات مع كل تحول اقتصادي (هيفاء بنت عبد الرحمان بن شهلوب، 2017، ص10)
- التمكين قوة وسلطة التأثير يرتبط بالقدرات والإمكانات
- يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمي للمجتمع
- التمكين حرية وإبداع

2. تحديات تمكين المرأة الجزائرية

يمكن تلخيص أهم التحديات في مجال تمكين المرأة الجزائرية

2.1التحدي الاجتماعي و الثقافي: تتصف غالبية المجتمعات بما فيها الجزائر، بأنها مجتمعات ذكورية تهمين فيها صورة الرجل ككاسب للرزق و المرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشؤون الأسرة اليومية، ورعاية الأطفال مع الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها سيؤديان إلى تحملها أعباء و مسؤوليات تفوق قدراتها و إمكانياتها، وهي ليست بالأساس من واجباتها مما يتطلب منها طاقات إضافية لتستطيع إنجاز كل ما يجب في الزمن المحدد و في أكمل وجه، أو ستضطر للتخلي عن الكفاءة في الأداء وربما الاختيار بين احد الدورين داخل أو خارج المنزل و هذه الأفكار هي فعلا ما يحد من مشاركة المرأة في التنمية المنشودة(شهيناز كشرود، عمر المرزوقي، 2019، ص500)

-خضوع المرأة لسلطة الأب والأخ ثم الزوج في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه ومدته كما أنها ليست صاحبة القرار في اختيار المهنة

-ضعف تقدير الذات عند المرأة بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي، حيث لم تطرح قضيتها الأساسية ضمن رؤيتها لنفسها على أساس أنها مورد إنساني تتنوع طاقاته وقدراته في مختلف

المجالات والفروع بل استغرقت في نضالها وانساقت وراء جزئيات متفرقة تحررها من اضطهاد الرجل أو المساواة معه في جميع الميادين أو تعديل بعض التشريعات والنصوص أو الخروج للعمل بصرف النظر عن نوعه ومردوده

-الاعتقاد السائد بأن التعليم والعمل يفقد المرأة فرصة الزواج المبكر فرغم التأكيد على ضرورة التعليم، فإن هناك بعض العادات والتقاليد التي ما تزال تسطير على الأفراد التي يمكن أن تشكل عائقا أمام التنمية في المجتمع وهي الزواج المبكر لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست في أذهان الأولياء أن المكان المناسب للفتاة هو بيت الزوجية وبالتالي لا داعي إلى ذهاب إلى المدرسة او الاستمرار

-مساهمة الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع في زيادة الضغط على المرأة فهذه الثقافة تميز بينها وبين الرجل في التعامل و تضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي، و الاجتماعي ، و السياسي، و القانوني في المجتمع تعرض لتغييرات إيجابية مهمة مازالت هذه الثقافة تؤدي دورا سلبيا إزاء المرأة وهذا يشكل سببا من أسباب تدني مشاركتها في الحياة العامة الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، ويخفض نسبة تمثيلها في مواقع المسؤولية و القرار(ماجد ملحم أبو حمدان، 2014، 321)

2.2 التحدي الاقتصادي: صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج مع أن النساء يشكلون نصف اليد العاملة المنتجة إلا أن مشاركتهن في الفعاليات الاقتصادية في الجزائر قليلة جدا، وتعود مشاركتهن في العمل إلى جملة من العوامل والأسباب التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، والتي تحدد مواقف هذه المجتمعات من عمل المرأة ولا شك أن تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيق عملية تفعيل دورها في الإسهام بإقامة المشاريع إنتاجية خاصة (ماجد ملحم أبو حمدان، 2014، ص324)

-ضعف المهارات من المعتقد أن جملة التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية ترتبط بشكل او بأخر بمستوى تعليمها وما تحصل عليه من فرص تدريبية تؤهلها لدخول سوق اقتصاد المعرفة فإن غياب المهارات اللازمة هي عوائق أخرى التي تواجه المرأة في عملية التمكين، ويزداد الأمر تعقيدا في ظل نقص خبراتها التقنية فقدراتها ضعيفة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة

-محدودية الأسواق تشير الدراسات أن المرأة صاحبة المشاريع الصغرى عادة ما تشتكي من ضعف الطلب على منتجاتها وهناك عوامل عديدة تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق، فالمرأة التي تتوفر لها حرية التنقل لا تمتلك المعلومات خاصة بالسوق وبالتالي تعتمد على الوسطاء الذين يشترون منتجاتها بأسعار أقل من سعر السوق.

3.2.التحدي السياسي: ويشمل طائفة واسعة من التحديات المترابطة مع بعضها البعض مثل عملية صياغة سياسات واستراتيجيات تمكين المرأة وإدماج تلك السياسات في كافة استراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأطر المؤسسية المنفذة لها ويشمل أيضا على مقاربة شاملة لقضايا المرأة القائمة على الحقوق والحماية الاجتماعية

4.2 التحدي المعلوماتي: ونقصد به جمع المعلومات والإحصاءات المتعلقة بفجوة النوع في كل بلد بصورة منتظمة في إطار الرقابة الاجتماعية التي تضمن الشفافية والنزاهة في توفير هذه المعلومات ومن أجل تعميق الفائدة من البيانات والإحصاءات فإن الاتفاق على مؤشرات رصد الفجوة ونتائج التمكين، ويجب ان يكون محصلة لحوار اجتماعي تدعمه الكفاءات عملية متخصصة، وأن يتسع نطاق تغطية تلك المؤشرات ليشمل مؤشرات أداء ونتائج البرامج والسياسة الموجهة للنهوض بأوضاع المرأة (شهيناز كشرود، عمر مرزوقي، 2019، ص504)

3. الاستراتيجيات المطبقة لتمكين وترقية المرأة في الجزائر

في إطار استثمار السياسة الداعمة لدور المرأة في الجزائر، حيث قامت الجهات الوصية بتبني وتطبيق عدة استراتيجيات تخص تمكين وترقية دور المرأة ومنها ما يركز على الدور الاقتصادي، وأخرى على الدور الاجتماعي والتي نذكر منها:

1.3الاستراتيجية و الديناميات الوطنية لإدماج المرأة والنهوض بها: والتي أعدتها الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة، وتمس هذه الاستراتيجية فترة خمس سنوات انطلاقا من 2008 إلى غاية نهاية سنة (2013)حيث تم اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الحكومة بتاريخ 29جويلية 2008 ،تُستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات وتقترح الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفعالية أكبر، في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد(منيرة سلامي، 2016، ص191)

2.3الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء: حيث بادرت الجزائر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع مكافحة العنف ضد المرأة وذلك سنة 2006، وتم في هذا الإطار إعداد استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء توفر إطارا عاما للتدخل من أجل التغيير، والغاية الأساسية منها هي المساهمة في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين بإلغاء كل أشكال التمييز والعنق ضد النساء عبر دورة الحياة

كما تدعمت هذه الاستراتيجية بمخطط تنفيذي للفترة 2007-2011 يهدف إلى إعداد وإعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، يحدد التدخلات ذات الأولوية ويرتكز على

دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء، لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز تجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا (منيرة سلامي، 2016، ص191)، وكذا إعداد وإعمال استراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي، للوقاية من كل أشكال العنف خاصة تجاه المرأة

3.3.الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية: وهي موجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، إن تنفيذ الاستراتيجية التي خصص لها غلاف مالي يقارب 50 مليار دينار تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و49 سنة، وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50 %في حدود 2012 والقضاء عليها تماما في سنة 2015؛ وفي هذا الإطار تم تنصيب "جهاز محو الأمية والتأهيل "الذي يستهدف النساء اللواتي لم يلتحقن بمقاعد الدراسة إطلاقا على أن يتوج هذا المسار بتأهيل مهني في 34 تخصص، حيث يشهد هذا الجهاز إقبالا كبيرا.

4.3برنامج التجديد الريفي (2007-2013): وهو برنامج يرمي للمساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية (منيرة سلامي، 2016، ص192)

5.3اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة: من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء برنامجها لسنة 2007 ما يلي في إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية ؛ إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع استراتيجية وطنية ؛ تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة ؛ وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو في الأرياف ؛ مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات التكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

4. قراءة في آليات ومؤشرات تمكين المرأة الجزائرية

إن تعزيز وتمكين المرأة الجزائرية في مجالات عدة تترجمها مؤشرات كمية والتي نذكر منها:

1.4المؤشرات الاجتماعية والثقافية

1.1.4المرأة والتعليم في الجزائر: لان المرأة تشكل نصف المجتمع ومربية للأجيال، مما يجعل الضرورة جد ملحة للاهتمام بتحسين مستواها التعليمي وتطويره من خلال إقرار إلزامية التعليم

الأساسي ومجانيته لكل جزائري وجزائرية دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، والجدول أدناه يوضح تطور مؤشر التمدرس للإناث في الجزائر

جدول رقم01: تطور عدد المتمدرسين في الجزائر حسب الجنس للفترة 2000-2015

السنوات / عدد المتمدرسين	2000/ 2001	2003/ 2004	2008/ 2009	2011/ 2012	2013/ 2014	2014/ 2015
إجمالي المتمدرسين	7712182	7851893	7381962	7614477	7835740	7989546
منه إناث%	3726603	3848282	3639469	3765924	3892379	3959101
نسبة الإناث في الابتدائي%	46.81	47.01	47.29	47.47	47.67	47.7
نسبة الإناث في المتوسط%	48.05	48.74	48.72	48.43	47.61	47.55
نسبة الإناث في الثانوي%	65.14	57.53	57.87	57.22	58.21	57.63
التعليم الجامعي (جامعي + تكوين متواصل)	541443	716452	118046	1231576	1283707	1241550 *
منه إناث%	50.81	53.83	59.87	58.72	59.49	-
التعليم والتكوين المهني	323432	341979	637948	687327	684800	728082
منه إناث	43.98	43.22	38.61	44.95	43.17	42.22

Source : CNES, (2016),"Rapport national sur le développement humain 2013-2015"–Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, Algérie, p 180.

*منيرة سلامي(2016)، «المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد(05)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص193

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن المرأة تشكل نسبة معبرة من عدد المسجلين في التعليم الأساسي تصل قرابة النصف المسجلين بنسبة 47.7% لسنة 2015، في حين ترتفع بشكل أكبر بالنسبة لمستوى الثانوي و التي تصل إلى 57.63% سنة 2015 كما تشهد الجامعة أيضا نسب اكبر لالتحاق الإناث و التي تصل نسبتها إلى 60% و ذلك سنة 2015، مما يؤكد أن الجزائر تهتم بتعليم لكلا الجنسين و كما اصبح هناك وعي أكثر لدى العائلات بضرورة تعليم المرأة و تحسين مستواها و أيضا

وجود وعي لدى الأولياء لتشجيع بناتهم على استكمال دراساتهم، ما فيما يخص التكوين والتعليم المهنيين، فنلاحظ إقبال نسوي جد معتبر يصل 43 %في سنة 2015 ،ما يؤكد على وجود نية لتحسين المستوى واكتساب المهارات المهنية من طرف النساء، وهنا يجب الإشادة بدور الجمعيات النسائية في تفعيل دور المرأة الماكثة في البيت، خصوصا ممن استفدن من برامج محو الأمية، والتي تتوج أغلبها بمواصلة التكوين داخل مراكز التكوين المهني إذ لا تتجاوز مدة التكوين ستة أشهر، يحصلن في نهايتها على شهادة تأهيل تمكنهن من طلب قرض مصغر وإنجاز مشروع في بيتهن لإعالة أسرهن

2.4.الصحة

1.2.4 تطور وتحسن احتمالات البقاء على قيد الحياة في الجزائر

الشكل رقم01: تطور احتمالات البقاء على قيد الحياة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

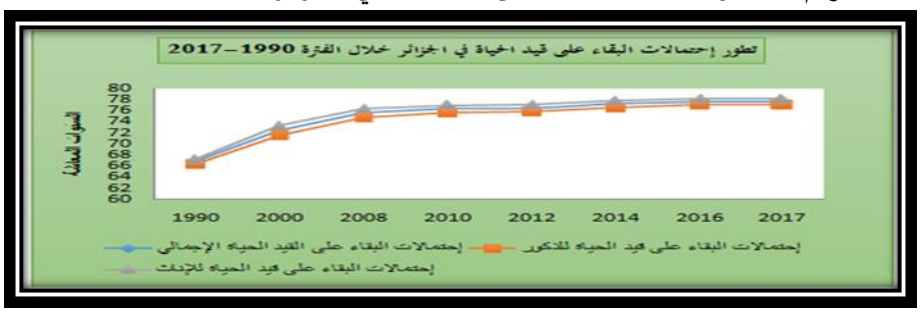

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

تشير المعطيات الإحصائية من خلال المنحنى أعلاه أن احتمالات البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الجزائر قد انتقل من 66.9 سنة في سنة 1990 إلى 75.6 سنة في سنة 2010 و إلى 77.6 سنة في سنة 2017 ، ومن خلال هذا التطور فإن أمل الحياة سجل إرتفاعا قدره 10.7 سنوات خلال الفترة 1990-2017 إن ما سجله أمل الحياة عند من ارتفاع كان سببه التقدم و التطور اللذان سجل في ميدان النظافة و الصحة العمومية، إضافة إلى التغطية الصحية وتحسن المستوى المعيشي أدتا إلى تراجع الأوبئة والأمراض المعدية التي كانت منتشرة في تلك المرحلة من القرن الماضي ، وما يمكن قوله أيضا و من خلال ما تم ملاحظته في المنحنى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة لنساء أعلى على غرار متوسط العمر المتوقع عند الرجال لأن الوفيات عند الذكور أعلى من وفيات النساء، وهذا راجع أساسا إلى تعرض الذكور للحوادث أكثر من النساء نظرا لالتزام هذه الأخيرة في البيت

2.2.4.إنخفاض نسبة وفيات الأمهات: و التي قدرت في سنوات التسعنيات بـ215 وفاة لكل 100000 ولادة حية و لكن ومع بداية سنة 1999 ووفقا لنتائج المسح المنجز من طرف المعهد الوطني للصحة العمومية INSP أن معدل وفيات الأمهات قد بلغ 117.4وفاة لكل 100000 والدة حية، و منذ ذلك

الحين ووفقا لتقدير وزارة الصحة والسكان و إصلاح لمستشفيات تطور ذلك المعدل نحو الانخفاض ليبلغ سنة 2014 63.9 وفاة لكل 100000 ولادة حية تحسن صحة الأمهات هي واحدة من الأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية للعمل و الوقاية و الصحة و يشكل واحدا من المحاور ذات الأولوية، ويمكن أن يكون سبب هذا الانخفاض راجع لأسباب اجتماعية واقتصادية أو حتى ثقافية فخروج المرأة للعمل و تحسن مستواها التعليمي كانت له المساهمة الكبرى في ذلك، فمعرفة المرأة لوسائل منع الحمل جعلها تدرك مدى أهمية المباعدة بين الوالدات من أجل تجنب عواقب الحمل المتكررة

الشكل رقم02: تطور معدل وفيات الأمهات لكل (100000 ولادة حية) في الجزائر للفترة 1992-2014

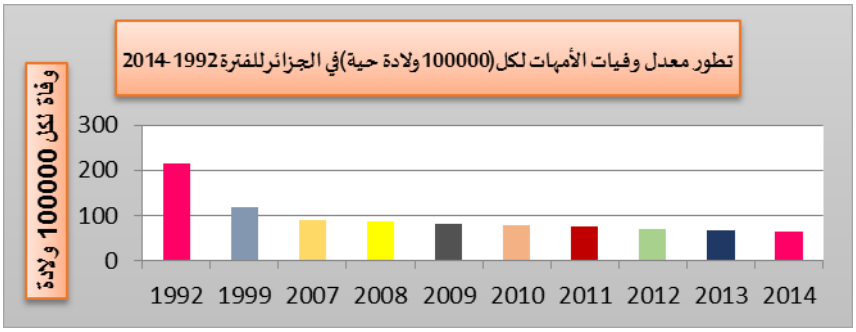

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات:

Le Gouvernement Algérie(2016), Algérie, Objectif au Millénaire pour le développement, p80

3.4 المؤشرات الاقتصادية

1.3.4عمالة المرأة:

للتعرف على مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل، سنسترشد بجملة من الإحصائيات الرسمية المتوفرة، ومن أجل التعرف أكثر على دور المرأة في الحياة العملية، أدرجنا الشكل البياني أدناه الذي يوضح تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة العشر سنوات الأخيرة 2004-2015

شكل رقم 03: تطور الفئة العاملة بالجزائر لجنس الإناث للفترة 2004-2015

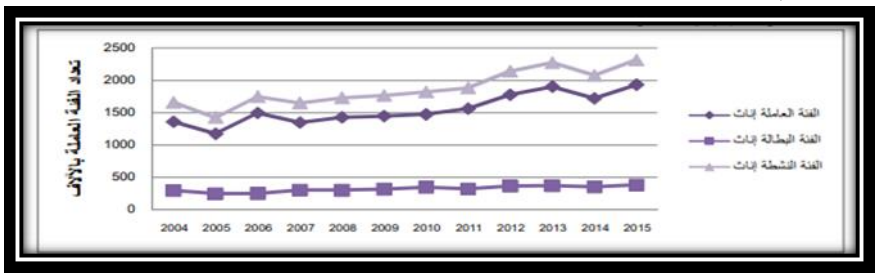

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

كما يظهر الشكل البياني أعلاه، أين نلاحظ تطور وزيادة في معدلات مشاركة المرأة في الحياة العملية، حيث خلال فترة عشر سنوات، نلاحظ أن فئة النساء العاملات انتقلت من 1.395000 إلى 1.934.000 امرأة عاملة، بمعدل ارتفاع قدره 42 % ،أي انتقال مجموع الفئة النسوية النشطة من 1.660.000إمرأة إلى 2.317.000 امرأة ناشطة، مما يبرز بشكل واضح ارتفاع نصيب المرأة في الحياة العملية، وبمقارنة معدلات مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من إجمالي الفئة النشطة نجده يساوي 13.6% ، مما يعتبر نسبة ضئيلة ولا تسمح باستغلال رأس المال البشري النسوي بشكل جيد، مع العلم أن مجموع النساء الماكثات بالبيت بما نسبته 61.90% ولقد عبر الميثاق الوطني لسنة 1976 عن هذه التوجهات بوضوح عندما أكد على ضرورة توفير الشروط الموضوعية التي تساعد على تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني(نادي حمدي نصيرة باشا، محاجبية نصيرة، 2017، 129)

2.3.4 توزيع العمالة النسوية وفق المستوى التعليمي:

فهذه التطورات الايجابية لمعدلات النشاط والعمالة النسوية، ترجع إلى العديد من العوامل وبشكل خاص تراجع تأثير العادات والتقاليد والتسلط الابوي وكذا نمط التفكير الذي لطالما كان العائق الأساسي في خروج المرأة إلى العمل. إضافة إلى ذلك تحسين المستوى التعليمي للمرأة الذي يعد أيضا عامل مهم ،لأنه انعكس على حياتها العامة والاجتماعية من خلال اكتسابها للوعي والمعرفة ومن جهة أخرى سهل لها عملية الولوج إلى سوق العمل(فاطمة عمري، فايزة فضيل، 2017، ص238) ،فهذا ما نلمسه من خلال تطور نوعية العمالة النسوية وفق المستوى التعليمي خلال الفترة (1977-2013) فقد إرتفعت نسبة العاملات الحاصلات على مستوى جامعي من نسبة 6.4% إلى 38.6% يبدو ان باقي الحالات عرفت تراجع كبير بشكل خاص للعاملات بدون مستوى فقد انخفضت من 21% إلى 5.7% خلال نفس الفترة وهو ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم04: تطور معدلات التشغيل للمجتمع النسوي في الجزائر حسب المستوى للفترة(1977-2013)

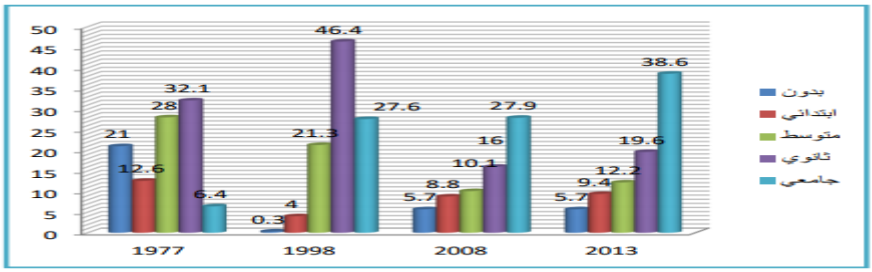

المصدر: فاطمة عمري، فايزة فضيل(2017)، "واقع العمالة النسوية في الجزائر«، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، العدد 13، ص242

3.3.4 المرأة وإشكالية البطالة في الجزائر

جدول رقم02: تطور معدلات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنة 2015

	ذكور	إناث	المجموع
مستوى التعليمي			
بدون مستوى تعليمي	3.9	1.4	3.6
ابتدائي	7.9	5.5	7.7
متوسط	12.9	17.8	13.4
ثانوي	8.8	14.8	10.1
جامعي	8.5	20.5	14.1
الشهادة المتحصل عليها			
بدون شهادة	9.6	11.7	9.8
شهادة تكوين مهني	12.3	16.9	13.4
شهادة جامعية	8.2	20.2	14.1
المجموع	9.9	16.6	11.2

Source : Ons(2015), Bulletin statistique :" activités emploi et chômage ", en septembre, (édition 2016), P06.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر كغيرها من الدول، تعاني من ظاهرة البطالة بالنسبة للجنسين، ولجميع المستويات التعليمية، بالرغم من تسجيل انخفاض في نسب البطالة خلال فترة العشر سنوات الأخيرة، إلا أنها تشهد تذبذب فيما يخص دور المرأة، حيث سجلت سنة 2015 معدل بطالة وطني

قدره 11.2% تتوزع بين 9.9 % بالنسبة لفئة الرجال، و16.6%بالنسبة لفئة النساء، أي ما يقابل 384.000امرأة بطالة

4.4.المؤشرات السياسية

1.4.4 تطور عدد المقاعد في المجلس الشعبي الوطني للنساء في الجزائر

لقد حققت المرأة الجزائرية عددا من المكتسبات على الصعيد السياسي، حيث تكرست مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، ففي عام 2008 أقر في التعديل الدستوري مبدأ ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وتم بموجب هذا المبدأ تعديل قانون الانتخابات، الذي أقر تمثيلا نسبيا للمرأة في المجالس المنتخبة بـ 30%، وسمح ذلك ببلوغ عدد كبير من النساء مقاعد البرلمان، حيث تشغل النساء145 مقعدا في البرلمان من أصل 462 مقعدا، بنسبة 31.6%، وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 %، ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.2 % والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 %، ثم موريتانيا في المرتبة 55 بنسبة 22.1 % كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69 والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني(لخضر مرغاد، فطيمة حاجي، 2013، 178)

جدول رقم03: توزيع عدد المقاعد في المجلس الشعبي الوطني في الجزائر للفترة 1997-2017

عدد النواب	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد النواب رجال	376	359	243
عدد النواب النساء	13	30	145
عدد المقاعد الإجمالي	389	389	462
نسبة النساء%	3.34	7.71	31.6

المصدر: المصدر: حسان تربكي، العربي حجام(2016)، «الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة في العملية التنموية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص9

2.4.4 تطور عدد المقاعد في المجالس المحلية البلدية والولائية للنساء في الجزائر خلال الفترة 2007- 2017

الشكل رقم05: تطور نسبة المقاعد المسجلة لنساء بالجزائر للمجالس المحلية البلدية والولائية

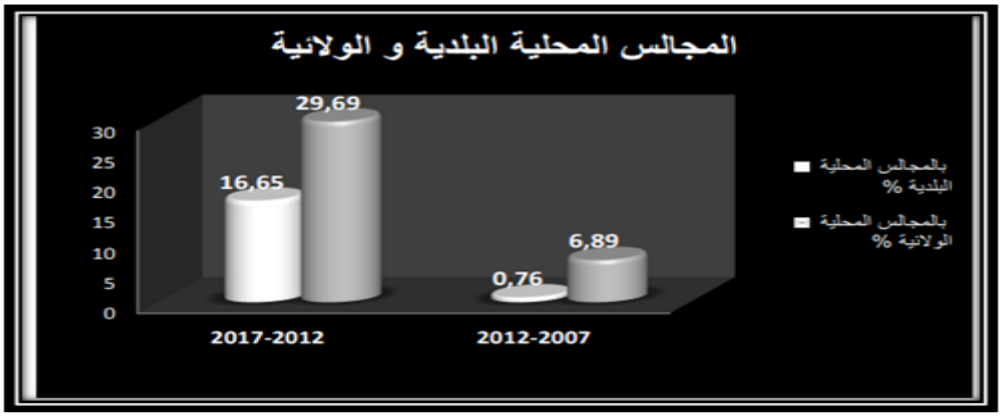

المصدر: وحيدة بورغدة(2018)، مسيرة تمكين المرأة في الجزائر نحو المساواة الحصيلة، الندوة للمرأة" وقفة تقييمية ونظرة مستقبلية، اللجنة الوطنية للمرأة والأسرة، 6أكتوبر، زرالدة، الجزائر

يتضح من خلال الشكل أعله على ان عناك تطور في نسب تحصل المرأة على مقاعد ضمن المجالس المحلية البلدية و

الولائية حيث سجلت في الفترة ما بين 2007-2012 نسبة 0.76 %لترتفع بعد ذلك إلى 16.65% في الفترة الممتدة من 2012-2017 وهذا بالنسبة لنسبة المقاعد المخصصة للمرأة الجزائرية ضمن المجالس المحلية البلدية، وكذا نفس الأمر سجل بالنسبة للمقاعد المخصصة للمجالس الولائية والتي قدرت بـ 6.89% للفترة ما بين 2007-2012 لتبلغ في الفترة 201-2017 ما يقدر بـ 29.69 %

خاتمة

إن التمكين كمفهوم حديث ظهر في القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات و الدول، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر ا لتمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات، وتعتبر دراسة تمكين المرأة في مختلف الميادين بالمجتمع الجزائري ذات أهمية كبيرة على صعيدين اثنين الأول هو الذي يعنى بدراسة حدود ما وصلت إليه المرأة ومدى قدرتها على منافسة الرجل لطالما كانت حكرا له، أما على الصعيد الثاني فيتعلق بدراسة مدى تقبل التحول الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لوضعية المرأة متحدية تقاليد مجتمعها، وإن تفوق المرأة الجزائرية و تمكينها من مناصب قيادية يشجع المرأة على الإبداع و المساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية، مما يتوجب عليها الإثبات المستمر لقدرتها على النجاح و المضي قدما بحكم التحديات التي حاصرتها قديما و لازالت تحاصرها إلى الآن، حيث تجد نفسها مطالبة بالعطاء المستمر مظهرة لكفاتها و احقيتها لاحتلال المناصب العليا، و إن تمكين المرأة الجزائرية ضمن جملة من الديناميات و الاستراتيجيات الهادفة إلى إدماجها

في العملية التنموية الشاملة، وذلك من أجل وضع خطط واعية بأوضاع النساء المختلفة و منحهن ما يعنى باهتماماتهن، بحث تسعى عملية التمكين إلى ان تصبح المرأة جزء من مجهودات التنمية الأساسية.

قائمة المراجع

1.أبو النصر محمد مدحت(2007)، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر

2.ابوكرشة عبد الرحمان(2003)، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث

أبو حمدان ماجد ملحم (2014)، «**تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة**، مجلة جامعة دمشق"، المجلد 30، العدد(01) و(02)، سوريا

3.العربي حمزة، نزهة لكحل، جاري نسيبة(2017)، **أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني "حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية، تحديات وحلول"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، 10 أفريل، جامعة البليدة، الجزائر

4.باشا نادية حمدي، محاجبية نصيرة (2017)، **المرأة وريادة الأعمال في الجزائر: الآليات والتطوير**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني "حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية، تحديات وحلول"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، 10 أفريل جامعة البليدة، الجزائر

5.بن يزة يوسف(2010)، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي- دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

6.بن شلهوب هيفاء بنت عبد الرحمان(2017)، **"أبعاد تمكين المرأة السعودية دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى، وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد07، المملكة العربية السعودية

7.حسن مفتاح ربى، أبو شمالة عبد الرحمان(2006)، **مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، رام الله، فلسطين، منشورات الفتاح

8.سلامي منيرة (2016)، «**المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد(05)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر

9.شملاوي عطا حنان، الحيط سقف إسماعيل نهيل(2019)، «**أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة-دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 01 ، الإمارات العربية المتحدة

10.عمري فاطمة، فضيل فايزة (2017)،"**واقع العمالة النسوية في الجزائر** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 13، جامعة المسيلة، الجزائر

11.عباس خالد صالح(2013)، "**مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الأثر الفكري والتحديات**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، العراق

12.قاموس البدر(2005)، **قاموس عربي**، ط2، الجزائر، دار البدر الساطع للنشر والتوزيع

13.كشرود شهيناز، مرزوقي عمر(2019)، **التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر

14.مرغاد لخضر وفطيمة حاجي(2013)، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر